صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية.
- دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

أ.اليزيد نذيرة.

جامعة الشهيد العربي بن مهيدي أم البواقي.

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بالإصلاح الجديد الذي عرفته الجامعة الجزائرية وهو نظام ل م د (ليسانس ماستر دكتوراه) ، بهدف الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء المتغيرات التالية : الهياكل والتجهيزات ،البرامج ، التأطير ، التسيير والتمويل . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ميدانيا تم اعتماد مجموعة من الأدوات أهمها الاستمارة التي تكونت من 31سؤالا مغلقا, وسؤالا واحدا مفتوحا ، وكذلك المقابلة والملاحظة، وزعت على عينة تكونت من 100 أستاذ مدرس وفق نظام ل م د ومقابلة مع 14 رئيس قسم ل م د بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، مع استخدام المنهج الوصفي .

بعد التحليل والمعالجة الكيفية والكمية للدراسة اتضح أن هناك صعوبات تعرقل الإجراءات التطبيقية لنظام ل.م.د على كل من المستويات الأربعة المذكورة أعلاه . كما سمحت نتائج هذه الدراسة بتقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحسين و تقوية حظوظ نجاح هذا الإصلاح في الجامعة الجزائرية.

Résumé :

La présente étude s'est intéressée à l'application de la nouvelle réforme L.M .D que connait l'université algérienne et comme objectif essentiel à déterminer les principales difficultés qui entravent la réussite de l'application de ce nouveau système (L.M.D), et ce comme le voit l'enseignant universitaire et au regard des facteurs suivants : les programmes d'étude, l'encadrement, l'infrastructure et l'équipement, la gestion et le financement. Un questionnaire de 31 items a été distribué à un échantillon de 100 enseignants et 14 chefs de département, tous concernés par l'application de cette nouvelle réforme au niveau de l'université d'Oum El Bouaghi, d'autres instruments de recherche, tels que , l'entretien et l'observation ont aussi été utilisés avec le même échantillon en appliquant la méthode descriptive .

L'analyse des résultats en qualité et en quantité a permis de constater l'existence d'un ensemble de difficultés qui entravent la bonne application de cette réforme, aux différents niveaux des facteurs cités au-dessus. Les résultats de cette étude ont aussi permis de formuler un ensemble de propositions qui peuvent contribuer à l'amélioration et le renforcement des chances de réussite de cette nouvelle réforme dans l'université algérienne.

إشكالية الدراسة:

هاجس الدول المتخلفة والدول السائرة في طريق النمو هو اللحاق بركب الدول المتقدمة والانفتاح الفكري لمواجهة ما تصنعه آلة العولمة، ولا سبيل في ذلك إلا بالتربية والتعليم، إذ أثبتت التجارب العالمية أن النمو الإقتصادي، وان كان في كل الأحوال ضروريا فهو غير كاف لأنه مقرون بأبعاد ومؤشرات أخرى، يتكامل معها كالبعد العلمي والأكاديمي البيئي والإداري، والمالي ،إضافة إلى البعد الاجتماعي والثقافي، والغرض من وراء كل هذا هو حتمية الصلة المتبادلة بين المجتمع وبيئته الطبيعية. ومن هنا كانت الجزائر بوجه عام والجامعة بوجه خاص تبحث عن البديل، حيث أنها تعد " مؤسسة تكوينية أقامها المجتمع الذي تنشط فيه ولأجله نتفاعل معه سعيا نحو تحقيق هدفه في حدود طبيعتها وإمكانياتها [1] . فالمتتبع لمراحل نشأة الجامعة الجزائرية منذ الستينات، وحتى يومنا هذا فإننا نجد أنها بذلت مجهودات كبيرة تسعى فيها دائما إلى التقدم والرقي، فهي دائما في تواجد ديناميكي مستمر، و الدليل على ذلك الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي بما فيها إصلاحات 1971، و الإصلاح الحالي و الذي جاء نتيجة للاختلالات التي واجهت الجامعة الجزائرية كالتأطير غير الكافي بالنسبة لعدد الطلبة، كثرة الرسوب و ضعف مردودية التكوين، الضعف الديناميكي على مستوى البرامج، غياب العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، والتسيير الممركز للحياة الجامعية ،هذه الوضعية تبين الضرورة الملحة لتدعيم الجامعة الجزائرية بالوسائل البيداغوجية، العلمية والبشرية، و كذا التجهيز اللازم لتلبي احتياجات المجتمع أمام التوجهات الجديدة العالمية على مستوى التعليم العالي، حيث شكلت العديد من اللجان، من أجل دراسة هذه الاختلالات، التي يعاني منها التعليم العالي و من بين هذه اللجان: اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية CNRSE، و التي أبرزت بوضوح في تقريرها العقبات المتعددة التي تمس النظام التعليمي الجزائري، و التصحيحات التي تسمح للجامعة الجزائرية من مزاولة مهامها في إطار تطوير البلاد ،وعلى ضوء توصيات اللجنة المذكورة آنفا، و تبعا للمخطط الخاص بإصلاح النظام التربوي المتبنى من طرف مجلس الوزراء في أفريل 2002، تم تحديد إستراتيجية على المدى القصير، المتوسط، و الطويل لتطوير القطاع للمرحلة 2004-2013، و التي تخص وضع برنامج تطويري عام و عميق للتعليم العالي المتمثل في نظام (ليسانس.ماستر.دكتوراه)[2]. في المرحلة الأولى تم وضع هيكلة جديدة للتعليم مرفقة بتجديد البرامج البيداغوجية، هذا إلى جانب إعادة التسيير البيداغوجي. وفي الوقت الذي أصبح فيه الأستاذ مساهما في هذا التكوين و ضامنا له هناك اختلاف في الآراء التصورات حول هذا النظام: فهناك من يرفض التغيير و عدم الجدوى منه، و هذا يعود في أغلب الأحيان لسوء الفهم أو عدم المعرفة، و في حالات قليلة إلى القراءة الإيديولوجية الضيقة للمشروع، و هناك من يؤيد هذا النظام، و يرى بضرورة توفير إمكانيات كبيرة لضمان نجاحه لذلك سنحاول أن نكشف عن أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حتى نتمكن من تذليلها و من ثم تخطيها أشرع بحثي هذا بالتساؤلات التالية: هل هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق نظام ل م د ؟.وإن وجدت ما نوعها ؟ . ما هي أهم المستويات التي يعرف نظام ل م د فيها صعوبات تواجه تطبيق أهدافه ؟

الدراسات السابقة في الموضوع:

تم الإعتماد على بعض الدراسات السابقة منها: دراسة مركز تطوير التعليم التابع للأمم المتحدة (1998)[3] أجريت دراسة ميدانية مسحية من طرف مركز تطوير التعليم التابع للأمم المتحدة (1998) بهدف استكشاف قضايا التعليم و التكوين، التعرف على المشكلات، و الأخذ بعين الاعتبار الاختيارات السياسية البديلة لتلبية الحاجات المستقبلية للتعاون التقني العالمي في التعليم و التكوين، وخلصت إلى تم ترتيب أولويات مشكلات التعليم العالي كالآتي : نوعية المدرس، المنهج الغير الملائم، التكلفة. والمؤتمر العالمي حول التعليم العالي (1998): انعقد هذا المؤتمر مابين 05-09 أكتوبر 1998 بباريس من طرف اليونسكو و قد خرج المؤتمرون بالإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الواحد و العشرين تحت شعار"التعليم العالي رؤية و عمل "، كما سعى هذا المؤتمر إلى إيجاد حلول لمواجهة هذه التحديات، و هذا عن طريق مجموعة من التوصيات خرجت بها لجان هذا المؤتمر، دراسة " لحسن بوعبد الله ،محمد مقداد وبوزيد نبيل " (2004)[4] وقد شخصت الدراسة عددا لجوانب الضعف، و القصور في برامج التكوين العالي كالآتي:افتقار مؤسسات التعليم العالي إلى إطار نظري للتكوين يؤطر لممارساتها و نشاطاتها، غياب أو عدم وضوح أهداف برامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي.دراسة " باروش زين الدين" و " أبركان يوسف" (2006)[5] أجرى الباحثان " يوسف أبركان " و " باروش زين الدين " دراسة نظرية وصفية حول نظام(ل م د) و هذا تحت عنوان " إصلاح التعليم العالي (نظام ل م د) بين الأمل والتشكيك – تجربة جامعات الشرق الجزائري ، حيث قدمت هذه الدراسة في المؤتمر الدولي الذي كان حول الإصلاحات الجامعية للدول الفرانكوافريقيا بتاريخ 23 –25 ماي 2006 بالمملكة المغربية .تم عرض مجمل الاختلالات و المشاكل الهامة الناجمة عن التوسع في إعداد الطلبة الجامعيين، الملتقى الدولي :ايام 27-28 أفريل 2008 تحت عنوان "تقييم التعليم العالي في الجزائر[6] بالمركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي الأهداف التي يرمى إليها:جمع خبراء مختصين حول طاولة مشتركة لمناقشة إشكاليات تتعلق بتكيف الإصلاح الجديد للتعليم العالي للحاجات المحلية في إطار دولي، تقديم خبرات شخصية ومؤسساتية حول إصلاح التعليم العالي، الخروج ببرنامج عمل موحد يسمح بتنشيط الأعمال و الأبحاث المستقبلية بين الشركاء المحليين و الدوليين في إطار التعاون الدولي.

الإجراءات المنهجية:

جاءت هذه الدراسة لتحقق من صحة الفرضية العامة و ما يتعلق بها من فرضيات إجرائية و صفرية التي كانت تشير إلى ما يلي :الفرضية العامة: هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر.

الفرضيات الإجرائية:

1. توجد صعوبات في تطبيق نظام (ل.م.د.)على مستوى الهياكل و التجهيزات.
2. توجد صعوبات في تطبيق نظام (ل.م.د) على مستوى البرامج.
3. توجد صعوبات في تطبيق نظام(ل.م.د) على مستوى التأطير.
4. توجد صعوبات في تطبيق نظام (ل.م.د.)على مستوى التسيير والتمويل.

الفرضيات الصفرية :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د.)على مستوى الهياكل و التجهيزات.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د.) على مستوى البرامج.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د.) على مستوى التأطير.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د.) على مستوى التسيير والتمويل.

تم تطبيق فرضيات الدراسة ميدانيا على عينة من الأساتذة تم تحديدها بطريقة العينة المقصودة، بلغ مجموع القائمة النهائية لأساتذة 167 أستاذا،لاحظت وجود أساتذة تكررت أسماؤهم في القائمة لمشاركتهم في أكثر من قسم لذلك قمت بتشطيب الأسماء المكررة فتحصلت على القائمة النهائية المتكونة من 140 أستاذا،بحكم خبرة هؤلاء الأساتذة حول هذا النظام قمت بتطبيق استمارة البحث على الكل.

الاختصاص	عدد الأساتذة	الاختصاص	عدد الأساتذة
رياضيـات	16	تدريب رياضـي	05
الفيزيــاء	08	علوم اقتصاديـة	14
الكيميــاء	06	علوم اجتماعيـة	07
الــري	08	علوم المـادة	06
علوم طبيعية و حياة	12	ميكانيــك	17
أدب عربـي	24	إلكترونيــك	19
إعـلام آلـي	16	إنجليزيــة	09
المجمـوع :		167	

– جدول بين عدد افراد عينـة البحث –

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة لأنه الأنسب لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها هذا الموضوع، كما استخدمت أدوات منها الاستبيان و المقابلة ، أما الاستبيان فهو أداة موحدة لجمع المعلومات من المبحوثين للأساتذة التابعين لنظام ل م د، بهدف التوصل إلى معرفة أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق ل م د بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي و شملت في صياغتها النهائية على المحاور المبينة في الجدول :

عنوان المحور	عدد لعبارات	ترتيب العبارات
صعوبة تطبيق ل.م.د على مستوى الهياكل و التجهيزات	08	1،2،3،4،5،6،7،8
صعوبة تطبيق ل.م.د على مستوى البرامج	09	9،10،11،12،13،14،15،16،17
صعوبة تطبيق ل.م.د على مستوى التأطير	08	18،19،20،21،22،23،24،25
صعوبة تطبيق ل.م.د على مستوى التسيير و التمويل	07	26،27،28،29،30،31،32
المجمـوع	32	

– جدول يوضح محاور استمارة الدراسة النهائية –

تجدر الإشارة إلى أن عملية توزيع الاستمارة تمت في ظروف حسنة بفضل التسهيلات و المساعدات التي تلقيتها من قبل رؤساء الأقسام، كما قمت باستخدام الملاحظة عند القيام بالدراسة الاستطلاعية و التي توصلت فيها إلى ما يلي :

- على مستوى قاعات البحث البيبليوغرافي و الإنترنت قدم أجهزتها ، أما الإنترنت فهي مخصصة إلا لطلبة ما بعد التدرج فقط و الأساتذة .
- كما لاحظت خلال تواجدي بالمكتبة سواء على مستوى الكليات أو على مستوى المعهد و الأقسام قلة المراجع بالإضافة إلى ضيق الوقت المخصص للطالب في البحث عن المرجع المناسب، مما تسبب في ظهور طوابير طويلة الاكتظاظ أمام المكتبة.
- قلة الإمكانيات و الوسائل اللازمة لتكوين الطالب الجيد الأمر الذي يدفع بالأستاذ الجامعي إلى الاستغناء عن الجانب التطبيقي للمقياس .
- بعض الأقسام تم تقليص الحجم الساعي لاستخدام المخابر، و هذا بسبب ندرة المواد المخبرية اللازمة بالرغم من أن عدد الطلبة قليل .
- عدم استخدام الوسائل الديداكتيكية المتطورة أثناء العملية التعليمية مثل أجهزة الكمبيوتر ، العاكس الآلي(DATASHOW) .....الخ ، حيث ما زال الأستاذ يستعمل الوسائل البدائية في التعليم ألا وهي الطباشير و الصبورة فقط .
- ازدحام قاعات التدريس و المدرجات لبعض الفروع مثل أدب عربي ، و علوم اقتصادية مما يخلق الملل عند الطالب و الأستاذ.

خلال استخدامي للمقابلة مع رؤساء الأقسام و المسؤولين عن تطبيق نظام (ل.م.د) توصلت إلى ما يلي:

دائرة العلوم الاقتصادية :عدم كفاية الوسائل البيداغوجية و التقنية مثل : جهاز الإسقاط ، الحاسوب الشخصي قاعات الإعلام الآلي الموصولة بالإنترنت ، المكتبات الالكترونية ...، كتب متوفرة لكن غير موافقة للتخصص ،العدد الكبير للطلبة و إمكانيات بيداغوجية لا توافق و متطلبات النوعية في التكوين، عدد المؤطرين غير كافي بالنسبة لعدد الطلبة، دورات تكوينية غير كافية لإعداد و شرح نظام ل.م.د للمؤطرين، طرق تدريس غير مواكبة للعصر تعتمد على التلقين، عدم وجود إدراك معرفي تام بنظام ل.م.د بالنسبة لكل أسرة الجامعة،عدم إدراك العمل الشخصي في التقييم الذهنية و النظرة التشاؤمية للأساتذة حول مستقبل ل.م.د، أما بالنسبة لعالم الشغل فهناك مؤسسات تستقبل الطلبة لكنها غير كافية.

دائرة الفيزياء : إلزام الطلبة بالتوجه إلى نظام ل.م.د و هذا بغلق النظام الكلاسيكي في بعض المعاهد برامج مكثفة و وقت غير كافي لها و هذا راجع للاضطرابات التي تعرفها الجامعة، هناك اكتظاظ في الأفواج و المدرجات، وسائل متوفرة لكنها غير كافية لعدد الطلبة من ناحية و نقص تجهيزها من ناحية أخرى لتلبي الاحتياجات المعرفية للطالب (كجهاز الإسقاط مثلا)، نقص الإمكانيات الشخصية للطالب مثل حاسوب شخصي و مزود بالإنترنت، عدم الالتزام من طرف الأساتذة لحضور الملتقيات و الدورات لفهم أكثر لنظام ل.م.د، نقص في نوعية التكوين و هذا راجع للتقليص الذي حدث في المقاييس الأساسية و المهمة الأخرى قد حذفت نهائيا.

دائرة الرياضيات :نقص في تجهيز قاعات التدريس بوسائل حديثة كاللوحات الخاصة بالكتابة ، و جهاز الإسقاط...، عدم توفر مكاتب خاصة بالأساتذة لاستقبال الطلبة و كذلك عدم توفر التجهيزات الآلية كالحاسوب و الإنترنت، الوقت المخصص للبرامج في السداسي غير كافي لإتمامها، البرنامج الآلي المخصص لحساب معدلات

الطلبة في السداسي غير مفهوم يحتاج إلى تدريب على تطبيق، نقص في عدد الأساتذة، عدم الالتزام و الانضباط من طرف الطلبة، القوانين التنفيذية لنظام ل.م.د عامة و غير محددة، عدم كفاية الملتقيات التكوينية لفهم نظام ل.م.د من طرف الأساتذة.

دائرة الكيمياء: عدم ترك الحرية للطالب في اختيار أحد النظامين الكلاسيكي أو ل.م.د، نقص في تجهيزات المخابر ، كذلك نقص في القاعات المجهزة بالإعلام الآلي و الإنترنت و كذلك عدم توفر مكتبات خاصة، عدم وجود مؤسسات لاستقبال الطلبة في تربصهم، البرامج تعتمد على التنظير أكثر من التطبيق، عدد الطلبة قليل بالنسبة لعدد التخصصات الموجودة، نقص في التفصيل و القوانين الصادرة فهي عامة و لا تمس جميع مشاكل الجامعة، عدم استيعاب أغلبية الأساتذة لنظام ل.م.د يرجع إلى نقص الملتقيات التكوينية ،يجب إعادة التكوين للمؤطرين و خاصة الذهنية الكلاسيكية التي يأبون التخلي عنها.

دائرة علوم و تقنيات : هناك وسائل و لكنها تشهد نقص من حيث التجهيزات الحديثة وهي تخدم نوعا ما الاحتياجات المعرفية للطلبة، عدم توفر قاعات مجهزة بالإعلام الآلي و الإنترنت، عدم الاهتمام لهيئة التدريس و تحمسها لفهم نظام ل.م.د و هذا راجع لذهنية الأستاذ الكلاسيكية و رفضه الضمني لهذا النظام، نظام ل.م.د ممتاز إلا أنه في مجال التطبيق غير كافي.

دائرة علوم المادة : عدم وجود مؤسسات تشغل الإطارات المتخرجة، سلبية التقييم في كيفية الانتقال و عدم وجود الإقصاءات ينقص من نوعية تكوين الطالب، عدم الإيمان بالإصلاح من طرف الأساتذة يصعب نجاحه ، هناك وسائل لكن غير كافية لتلبي احتياجات الطلبة ، عدم توفر الإعلام الآلي و الإنترنت و مكتبات خاصة و كذا صبورات خاصة للكتابة و جهاز الإسقاط، طرق التدريس لا تزال كلاسيكية، برامج مأخوذة من النظام الكلاسيكي و غير مدروسة بالشكل الجيد للسرعة في تطبيق هذا النظام، المرافقة ميزة إيجابية في نظام ل.م.د إلا أنها لن تنجح لعدم التزام الأساتذة و عدم نزاهتهم.

قسم الميكانيك : توجيه أواخر الدفعات لهذا التخصص، الوقت غير كافي لتطبيق البرامج فهي مكثفة، برامج مأخوذة من النظام الكلاسيكي مع بعض التعديلات، عدم وجود دورات تكوينية للمؤطرين حول هذا النظام، عدم استيعاب الأساتذة لهذا النظام.

دائرة اللغة العربية :برامج كثيفة غير متناسبة مع الوقت المخصص لها، الأعداد الهائلة للطلبة بمعدل 35/في فوج ، الوسائل تكاد غير متوفرة و إن وجدت فهي لا تلبي عدد الطلبة مثل المكتبة الورقية(لا عدد النسخ و لا العناوين كافية) ، عدم توفر الإعلام الآلي بشكل كافي و كذا الإنترنت، عدم توفر الوسائل اللازمة و المساعدة في إلقاء البرامج ، ملتقيات غير كافية لفهم النظام من طرف الأساتذة، البرنامج الآلي لحساب معدلات الطلبة غير مرن للعمل ، النقص في التأطير بمعدل 02 أساتذة التعليم العالي، لا توجد برامج مقررة من الوزارة بل هي من اجتهاد الأساتذة و هذا غير معقول ، عدم وجود مؤسسات لاستقبال الطلبة و تشغلها.

دائرة الري: هناك إجبارية في توجيه الطالب إلى نظام ل.م.د و خاصة عند غلق النظام الكلاسيكي، تكوين عام في ميدان الجذع المشترك لا يتناسب مع التخصصات التي سيتفرع إليها، المدة غير كافية للتكوين في تخصص معين، لا يوجد تكوين ميداني تقني كافي يكسب الطالب الخبرة المهنية ، نقص في التربصات و المؤسسات التي تشغل المتخرجين، برامج كثيفة و وقت غير كافي، يحتاج تطبيق البرامج إلى إمكانيات مادية كبيرة كالمخابر المجهزة بوسائل تقنية حديثة ، هناك نقص في الكتب و عدد النسخ، عدم توفر قاعات التدريس على الوسائل التي تسهل إلقاء المحاضرة و تقضي على عامل الوقت كالإعلام الآلي ، جهاز الإسقاط.....، رفض الأساتذة لهذا النظام و

ملتقيات غير كافية لشرحه ، كل جامعة أو أستاذ يحدد برامج المقاييس المدرسة و هذا غير معقول،لا توجد صرامة في تقييم الطالب و كيفية الانتقال.

قسم علوم الطبيعة و الحياة :البرامج التي تلقن للطلبة تتسم بالنوعية المرجوة لكن كثافتها لا تتناسب مع الوقت المقرر لها خاصة في الجذع المشترك، أعداد متفاقمة في عدد الطلب، قاعات غير مهيأة بالوسائل التكنولوجية الحديثة كالإنترنت ، ووسائل العرض مع مكان العرض المناسب، مخابر ناقصة من حيث التجهيز، الكتب موجودة لكن عدد النسخ لا يلبي احتياجات الطلبة، هناك توجيه إجباري للطلبة من النظام الكلاسيكي إلى نظام ل.م.د، نقص في الملتقيات و الدورات التكوينية للمؤطرين لفهم نظام ل.م.د، صعوبة تطبيق المرافقة راجع لعدم تناسب عدد الطلبة و الأساتذة، أماكن خاصة للاستقبال غير متوفرة ، نقص الأساتذة في تخصصات معينة، هناك مؤسسات تستقبل الطلبة في فترة التربص لكن في التشغيل لا يوجد.

قسم التهيئة الحضرية :الوقت غير كافي بالنسبة لكثافة البرامج، النقص في الخرجات الميدانية و التي تسهل عملية التطبيق، غياب الطلبة و عدم وجود قانون إجباري لحضورهم، نقص في الوسائل مثل الخرائط بأنواعها ،جهاز معرفة البعد الثالث ،جهاز الإسقاط....، نقص في كتب التخصص و عدد النسخ، عدم وجود تقنيات حديثة في الأقسام، القوانين عامة و غامضة تفتقد للجانب التفصيلي، غياب الإعلام في توجيه الأساتذة لحضور الملتقيات و الدوريات الخاصة بنظام ل.م.د.

قسم الإلكتروتقني :صعوبة التنسيق بين المؤسسات المكونة و المؤسسات المهنية (معادلة الشهادات)، هناك اكتظاظ في أعداد الطلبة، نقص في بعض الوسائل مثل جهاز الإسقاط، نقص في الإعلام الآلي و الإنترنت، الوسائل الموجودة لا تلبي الاحتياجات العلمية للطلبة، ملتقيات و دورات غير كافية لفهم نظام ل.م.د،عدم مواظبة الطلبة، عدم وجود اتفاقيات بين المؤسسات الاقتصادية و الجامعة، لا توجد خيارات كثيرة فيما يخص التربصات، هناك نقص في الإعلام الآلي و كذا المخابر الرقمية ناقصة من حيث التجهيز ، جهاز الإسقاط.

قسم الإلكترونيك : نقص المؤطرين: معارف نوعية كثيفة في وقت قصير، النقص في تطبيق المعارف النظرية، الذهنية السلبية للأساتذة نحو نظام ل.م.د، ملتقيات و دورات غير كافية لفهم نظام ل.م.د، الغموض في النصوص القانونية ، عدم وجود إقصاء و غياب الطلبة و عدم التزامهم و بالأخص في المواد الأساسية يضعف من نوعية التكوين، الشفافية مع الطالب تشكل صعوبة لأن الطالب غير واعي.

بعد استرجاع الاستبيانات قمت بتفريغها و تبويبها في جداول بهدف الإجابة على ما تضمنته إشكالية البحث من تساؤلات، و لتحقق من صحة الفرضيات الإجرائية و الصفرية استخدمت أساليب إحصائية في معالجة البيانات منها : النسب المئوية ،اختبار كا^2 .

عرض و تحليل نتائج الدراسة

حساب الفروق بالنسبة للمحور الأول: الفرضية الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى الهياكل و التجهيزات .

البدائل	التكرار	النسب المئوية%	كا² المحسوبة	كا² الجدولية
متوسط الاستجابات التي تخدم الفرضية	55.62	55.62	24.4	05.991
متوسط الاستجابات التي لا تخدم الفرضية	28.01	28.01		
متوسط استجابات الحياد(لا أدري)	16.37	16.37		
المجمـوع	100	100		

-جدول يبين كا² لدلالة الفروق في إجابات المبحوثين على بنود المحور الأول-

يتبين من الجدول أعلاه و من خلال المعالجة الإحصائية للمحور الأول أن كا² المحسوبة (24.4) أكبر من كا² الجدولية (5.991) عند درجة حرية(2) و مستوى دلالة (0.05). و بالتالي أرفض الفرضية الصفرية وأقبل بالفرضية البديلة التي تقول بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى الهياكل و التجهيزات. فقد جاءت أغلب النتائج تخدم الفرضية الأولى للبحث بنسبة 55.62% و التي لا تخدم بنسبة 28.01% ، أما بالنسبة للإجابات المحايدة تتمثل في 16.37%.

حساب الفروق بالنسبة للمحور الثاني:الفرضية الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى البرامج .

البدائل	التكرار	النسب المئوية%	كا² المحسوبة	كا² الجدولية
متوسط الاستجابات التي تخدم الفرضية	53.11	53.11	18.23	05.991
متوسط الاستجابات التي لا تخدم الفرضية	26.67	26.67		
متوسط استجابات الحياد(لا أدري)	20.22	20.22		
المجمـوع	100	100		

-جدول يبين كا² لدلالة الفروق في إجابات المبحوثين على بنود المحور الثاني-

يتبين من الجدول أعلاه و من خلال المعالجة الإحصائية للمحور الثاني أن كا² المحسوبة (18.23) أكبر من كا² الجدولية (5.991) عند درجة حرية(2) و مستوى دلالة (0.05). و بالتالي أرفض الفرضية الصفرية و أقبل بالفرضية البديلة التي تقول بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى البرامج. فقد جاءت أغلب النتائج تخدم الفرضية الثانية للبحث بنسبة 53.11% و التي لا تخدم بنسبة 26.67% ، أما بالنسبة للإجابات المحايدة تتمثل في 20.22%.

حساب الفروق بالنسبة للمحور الثالث:الفرضية الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى التأطير .

البدائل	التكرار	النسب المئوية%	كا² المحسوبة	كا² الجدولية
متوسط الاستجابات التي تخدم الفرضية	44.14	44.14	12.75	05.991
متوسط الاستجابات التي لا تخدم الفرضية	39.11	39.11		
متوسط استجابات الحياد(لا أدري)	16.75	16.75		
المجمــوع	100	100		

-جدول يبين كا² لدلالة الفروق في إجابات المبحوثين على بنود المحور الثالث-

يتبين من الجدول أعلاه و من خلال المعالجة الإحصائية للمحور الثالث أن كا² المحسوبة (12.75) أكبر من كا² الجدولية (5.991) عند درجة حرية(2) و مستوى دلالة (0.05). و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل بالفرضية البديلة التي تقول بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى التأطير. فقد جاءت أغلب النتائج تخدم الفرضية الثالثة للبحث بنسبة 44.14% و التي لا تخدم بنسبة 39.11%، أما بالنسبة للإجابات المحايدة تتمثل في 16.75%.

حساب الفروق بالنسبة للمحور الرابع:الفرضية الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى التسيير و التمويل .

البدائل	التكرار	النسب المئوية%	كا² المحسوبة	كا² الجدولية
متوسط الاستجابات التي تخدم الفرضية	51.14	51.14	20.26	05.991
متوسط الاستجابات التي لا تخدم الفرضية	14.44	14.44		
متوسط استجابات الحياد(لا أدري)	34.42	34.42		
المجمــوع	100	100		

-جدول يبين كا² لدلالة الفروق في إجابات المبحوثين على بنود المحور الرابع-

يتبين من الجدول أعلاه و من خلال المعالجة الإحصائية للمحور الرابع أن كا² المحسوبة (20.26) أكبر من كا² الجدولية (5.991) عند درجة حرية(2) و مستوى دلالة (0.05). و بالتالي أرفض الفرضية الصفرية و أقبل بالفرضية البديلة التي تقول بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الأساتذة في أن صعوبات تطبيق نظام ل.م.د تكون على مستوى التسيير و التمويل. فقد جاءت أغلب النتائج تخدم الفرضية الرابعة للبحث بنسبة 51.14% و التي لا تخدم بنسبة 14.44% ، أما بالنسبة للإجابات المحايدة تتمثل في 34.42%.

أما السؤال المفتوح فقمت بالتعليق عليه بالشكل التالي:لقد أجمع أغلبية المبحوثين على أنه هناك صعوبة على مستوى البرامج و تتمثل في كثافتها و قلة الوقت و كذلك التخصص مفروض والطالب معا كما أن بعض المقاييس لا تحوي العمل التطبيقي، عدم توفر التربصات الميدانية، نقص في تأطير الأساتذة، طرق التدريس كلاسيكية، اللغة في بعض المقاييس تشكل صعوبة في توصيل المعلومة، وعلى مستوى الوسائل تتمثل في قلة الهياكل و الوسائل البيداغوجية، نقص الأجهزة الحديثة المستعملة في إلقاء المحاضرة و التطبيق، كما أن اكتظاظ الأقسام الدراسية يشكل هو الآخر صعوبة في توصيل المعلومة للطالب، أما على مستوى الطلبة و تتمثل في المستوى المتدني

للطالب و عدم اهتمامه بالدراسة كما يلاحظ ضعفه في اللغات الأجنبية، و تكوينه الثانوي وصف بأنه تكوينا سطحيا. كم أن عدم تجاوب الطلبة مع هذا النظام يعد أكبر صعوبة لتوصيل المعلومة له.

توصلت من خلال النتائج إلى التفسير التالي : مناقشة و تفسير نتائج الفرضية الجزئية الأولى: أجمعت إجابات المبحوثين على أن ما يعترضهم في تطبيق نظام ل.م.د على مستوى الهياكل و التجهيزات هناك نقص القاعات و المدرجات ، عدم توفر الهياكل الموجودة على التجهيزات التكنولوجية الحديثة مثل الإنترنت و الوسائل الديتاكتيكية المساعدة في الفعل التعليمي، و إن وجدت هذه الوسائل فهي قليلة جدا بالنسبة للعدد المتزايد للطلبة، حيث نجد مثلا مجموعة من الطلبة(3 أو 4) يعملون على جهاز حاسوب واحد. و هذا ما أكدته دراسة الباحثان : باروش زين الدين و أبركان يوسف سنة 2006 تحت عنوان " إصلاح التعليم العالي(نظام ل.م.د) بين الأمل و التشكيك"، ومرد كل هذه المشاكل إلى إعطاء أولوية أقل للاستثمار في التعليم الجامعي، كما أعطت له المرتبة الأخيرة بالنسبة للأولويات في مجال التعليم. حيث بلغت نسبة الدخل الوطني المخصص للبحث العلمي: 0.14% و كان هذا حسب دراسة قام بها مركز تطوير التعليم التابع للأمم المتحدة، كذلك الطلب المتزايد على التعليم العالي و التكوين بمؤسسات التعليم العالي هذا الذي أدى إلى ظهور ظاهرة التحجيم في عدد الطلبة الجامعيين، لقد أكدت نسبة المجيبين عل البنود الإيجابية أكبر نسبة مما يؤكد على تحقيق الفرضية الأولى.

مناقشة و تفسير نتائج الفرضية الجزئية الثانية:أجمعت إجابات المبحوثين على البنود الإيجابية التي تخدم هذه الفرضية بنسبة 53.11% و هذا ما يؤكد على تحقق الفرضية الجزئية الثانية. حيث أكدت مؤشرات المحور الثاني على وجود صعوبات تعزى إلى إشكالية البرامج، هذه الأخيرة التي تأثرت سلبا بالمشاكل التي يعاني منها التعليم الجامعي و بالأخص مشكل التمويل، إذ نجد من بين إفرازات ذلك تدهور النوعية و النجاعة في التكوين، و يمكن إرجاع أسباب ذلك إلى:نقص التمويل إضافة إلى التزايد الرهيب في عدد الملتحقين بالجامعة، انعدام التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي و المستوى العلمي الغير كافي خاصة في ما يخص أساتذة حصص الأعمال الموجهة و التطبيقية، ضعف البرامج التكوينية و قدمها حيث أصبحت مناهجها الدراسية و أنظمتها التعليمية ذات طابع تقليدي لا يمت بصلة مع المجتمع و واقعه و متطلباته المختلفة، و هذا ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها فريق البحث: لحسن بوعبدالله و محمد مقداد و بوزيد نبيل تحت عنوان" تقويم برامج التكوين الجامعي" كما أشارت هذه الدراسة إلى نقطة مهمة و هي عدم وضوح أهداف برامج التكوين في مؤسسات التعليم العالي و وصفت على أنها أهداف صيغت بطريقة إنشائية عامة.

مناقشة و تفسير نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:أكدت مؤشرات المحور الثالث على تحقق الفرضية الجزئية الثالثة حيث تحصلت نسبة المجيبين على البنود الإيجابية على أكبر نسبة 44.14% الذين يرون هذه الصعوبات على المستوى البيداغوجي في ما يلي:انخفاض عدد المؤطرين و مستوى التأطير الناجم عن عجز في توظيف الأساتذة الجدد، إذ نجد في بعض الحصص تجرى الأعمال الموجهة بأفواج ذات حجم كبير كما أن الأعمال التطبيقية التي يجب أن تتم في أفواج صغيرة غالبا ما تلغى من المسار التكويني هذا بسبب قلة التأطير، ما أكدت عليه دراسة باروش زين الدين و أبركان يوسف، حيث بلغت النسبة التأطيرية في سنة 2002 حدود 28.4 طالب لكل أستاذ أي أننا بعيدون جدا على المعايير الدولية نجد مثلا في جامعة العربي بن مهيدي وصل عدد الطلاب في العام الدراسي الجاري 2008-2009 إلى 17.607 طالبا يقابله عدد الأساتذة الدائمين 441 أستاذا فقط أي بنسبة 39.92 طالبا لكل أستاذ و هذا ما يمثل عجزا كبيرا فيس عدد المؤطرين، بالإضافة إلى ضعف التأطير حيث نجد أساتذة مؤقتين ذوي شهادات ليسانس يستعان بهم في

التدريس و هذا ما ينعكس سلبا على مستوى الطلبة، كما أسفرت دراسة الباحثان لحسن بوعبدالله و محمد مقداد في دراسة تحت عنوان" تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية" على أن العملية التكوينية تعاني من نقص فادح في عدم استجابتها لمتطلبات العمل و هذا راجع إلى ضعف خبرة الأستاذ في التعامل مع الطلبة، شيوع المحاضرة الإلقائية حيث أن الطرائق المعتمدة في تدريسه لم تنمي فيهم سمة الاعتماد على النفس، وكذلك عدم تدرب الأستاذ على استخدام الوسائل التعليمية و صيانتها مع ندرتها،عدم قدرة الأستاذ على التوفيق بين مهام التدريس و البحث .، فتح نظام ل.م.د إلى جنب النظام الكلاسيكي خلق فجوة في عدد المؤطرين و إرهاقهم، تدهور حالة البحث العلمي و هذا بسبب غياب التجهيزات اللازمة و قلة المواد المستعملة في هذا الأخير بالإضافة إلى انعدام التشجيع وقلة الحوافز بالنسبة للأساتذة و الباحثين.، كل هذه العوامل من شأنها أن تشكل أكثر من صعوبة في تطبيق نظام ل.م.د و بالأخص الأهداف التي تسعى إلى النجاعة و الجودة في التكوين.

مناقشة و تفسير نتائج الفرضية الجزئية الرابعة: لقد أكدت مؤشرات المحور الرابع على تحقق الفرضية الجزئية الرابعة هناك صعوبات تطبيق نظام ل.م.د على مستوى التسيير و التمويل حيث نسبة المجيبين على البنود الإيجابية هي أكبر نسبة 51.14% حيث تتمثل في ما يلي: تعاني الجامعة الجزائرية من مشكل التسيير و هذا ما يعود سلبا على تطبيق نظام ل.م.د. حيث أنه يتميز بعدم الاستغلال العقلاني للموارد المادية، ضف إلى ذلك نمط التسيير الغير راشد، في توزيع الموارد المالية على أمور قد تكون في أغلب الأحيان ثانوية مقارنة بالأمور ذات الأولوية و التي وجب التركيز عليها أكثر منها : البحث العلمي، المراجع العلمية، أجور الأساتذة ....إلخ.،بالإضافة إلى عدم تكوين كفاءات جديدة تتمتع بثقافة التسيير الجامعي و عدم وجود تأطير إداري بالكفاءة لترجمة القوانين المسيرة لنظام ل.م.د على أرض الواقع، كما أكد المؤتمر العالمي حول التعليم العالي على ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في ما بينها و مؤسسات عالم الشغل و هذا من أجل تحقيق مبدأ الجودة مما لا نجده بالجامعة الجزائرية و يرجع ذلك لعوامل اقتصادية و سياسية، فكيف نحقق هذا المبدأ و الجزائر تشهد نقص في المؤسسات الاقتصادية؟،كما أكد ذات لمؤتمر على اعتبار العمال و الطلبة كعناصر فعالة في التعليم العالي حيث تؤكد على ضرورة توفير الأطر المهنية و الاجتماعية المناسبة للعمل حتى يتمكنوا من أداء عملهم بصورة لائقة.،كما تقتضي الجودة أن يكون التعليم العالي متميزا ببعده الدولي و هذا يعني تبادل المعارف والمشاريع الدولية للبحوث، و هنا ما زالت الجامعة الجزائرية بعيدة عن تحقيق هذا الهدف. نعم هناك تعاون دولي مع جامعات على مستوى جامعة العربي بن مهيدي إلا أنه يبقى ناقصا و بعيدا عن مستوى التطلعات اتفاقية التعاون مع جامعة ستراسبورغ، و اتفاقيات أخرى مع جامعات نيس و ليل بفرنسا، اتفاقية تعاون أخرى مع جامعة 06 أكتوبر بمصر، اتفاقية التعاون مع المركز القومي للبحوث بمصر،أما بالنسبة لعروض التكوين فهي مازالت بعيدة عن الأهداف الأساسية لنظام ل.م.د و هذا راجع إلى عدم الاهتمام أو المعرفة بأهداف هذا النظام، هذا هو بالتقريب وضع التسيير و التمويل في الجامعة الجزائرية و الذي يشكل من جهته صعوبة كبيرة في تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر.

النتائج العامة للدراسة:

-هناك صعوبات تواجه الأساتذة في تطبيق النظام الجديد بالجامعة الجزائرية حسب تصور الأساتذة الجامعيين. هذه الصعوبات تبرز على مستويات عديدة منها الهياكل و التجهيزات البرامج، التأطير و التسيير و التمويل،حيث تطرقنا لهذه المستويات في مناقشة الفرضيات

– هدف هذه الدراسة هو الوقوف على أهم الصعوبات التي واجهت الأساتذة في تطبيق هذا النظام قد تحقق في ضوء الفرضية العامة و الفرضيات الجزئية المنبثقة منها، ولكن لم نتمكن من تحقيق هدف تذليل بعض هذه الصعوبات و التنبؤ بمدى إمكانية نجاح نظام ل.م.د، و هذا راجع لضيق الوقت المخصص للدراسة، و نرجو أن يكونا هذين الهدفين كنقطة بداية لبحث آخر في المستقبل.

خاتمة

أختتم دراستي هذه ببعض الإقتراحات و النابعة من نتائجها :تزويد الجامعة بالهياكل ذات طاقة استيعابية كبيرة جدا مع تجهيزها بتجهيزات تتميز بالنوعية من حيث الكم و الكيف معا.

–توثيق العلاقة بين الجامعة و مؤسسات العمل من أجل إعداد كفاءات حسب متطلبات سوق العمل و يكون ذلك بتوفير فرص التكوين مناسبة و القيام بتربصات مكثفة.

–دعم التكوين المستمر للأساتذة و وضع قانون خاص بالأستاذ الجامعي مع سلم ترقيات وفق معايير موضوعية.

–ضرورة الأخذ بالأساليب المستحدثة في التدريس و التقويم، مع توفير التدريب اللازم لأعضاء هيئة التدريس للممارسة تلك الأساليب و توجيه الطالب في الوقت نفسه إلى أسلوب التعليم الذاتي.

ا–لتقليص من كثافة البرامج و تعديلها بما يتناسب و القدرات الخاصة للطالب دون إجهاد عقلي و نفسي للأستاذ و الطالب معا.

الهوامش :

1. سعيد التل وآخرون : قواعد الدراسة في الجامعة ، دار الفكر للطباعة و النشر ، ط1 الأردن 1999.
2. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، ملف إصلاح التعليم العالي ، جانفي 2004.
3. دراسة مركز تطوير التعليم التابع للأمم المتحدة (1998)
4. بوعبد الله و محمد مقداد و نبيل بوزيد : تقويم برامج التكوين الجامعي ، دراسة تطبيقية ، سلسلة إصدارات مخبر إدارة و تنمية الموارد البشرية ،العدد 1 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف (2004).
5. Zinedine BERROUCHE ، Yousef BERKANE ،La reforme de l’enseignement supérieur (système LMD) entre espoir et scepticisme – expériences de quelques universités de l’ est Algérien ، colloque international ، Maroc ، 23au25 mai 2006.
6. الملتقى الدولي حول تقييم التكوين الجامعي في الجزائر في عهد تدويل التعليم العالي و العولمة ، جامعة محمد العربي بن مهيدي أم البواقي –الجزائر– أيام 27–28 أفريل 2008.